

## أشكال الفساد في العراق ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية

م.د. سالار عبد الكريم فندي كلية العلوم التربوية - جامعة دهوك

Forms of Corruption in Iraq 1921-1958 A Historical and Political Study

Dr. Salar Abdul Karim Fandi

College of Educational Sciences - University of Duhok

[Salar.findi@uod.ac](mailto:Salar.findi@uod.ac)

### Abstract

This research tackle the corruption practices in Iraqi state after its establishment in 1921 and proves with evidence the political, financial and administrative corruption in the Iraqi state institutions. Iraq has experienced corruption from long time ago and its goes back to the time of Ottoman Empire when Iraq was a part of it where the three vilayets of Iraq Mosul, Baghdad and Basra were ruled by governors who imposed and burden the people with a number of taxes and used force to collect them. Those governors and other officials depended on the taxes to satiate their materialistic needs due to the low salaries and funds allocations by the government. After the establishment of Iraq state after the invasion of Great Britain to Iraq, the English officers who were in charge of ruling Iraq kept the Ottoman Empire employees intact and ease up the collection of taxes with the shieks and elders of the tribes in order to keep them as allies. This policy has pushed the tribes to build their attitude toward the Britain based on gifts and privileges they are getting. Furthermore the Britain continued working with rule and regulations inherited from Ottoman Empire for considerable amount of time that facilitate for Iraqi government officials to keep the corruption means and reasons which serve their interests. Therefore we found a number of corruptions trends in Iraqi state such as tax evasion and distribution agricultural lands as gifts as well as nepotism in employing people in high ranking government jobs. This paper researches the roots of the corruption and it is historical research avoiding the analysation the causes of corruption and its effects. And it constitute from three parts the first one is dedicated to the political forms of corruption, in the second part I research the trends of the financial corruption and in the last one I tackled the administrative corruption and its form in Iraq. Keywords: Corruption, political corruption, financial corruption, administrative corruption, fraud, elections, monopoly, tax evasion, abuse of power.

### مستخلص

يعد الفساد بجميع اشكاله من أهم المخاطر التي تهدد اركان الدول سواء كان فسادا سياسيا او ماليا او اداريا، والفساد كظاهرة سلوكية تلقى بظلالها على جميع المجتمعات وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وبدرجات متفاوتة، سواء في الوقت الحالي او الماضي و باختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، فهو يظهر في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وينبغي هنا ان نأخذ عامل انتشار الامية والجهل بنظر الاعتبار، فكلما انتشرت الامية زادت نسبة الفساد وتعددت اشكاله وصوره. منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة انتشر فيها الفساد. وشكل عاملا رئيسيا في هدم التنمية وكان عاملا رئيسيا في سقوط النظام الملكي. حيث شهد العراق الفساد بمختلف اشكاله السياسي و المالي و الاداري. رغم تشخيص منابع الفساد التي ظهرت في مؤسسات الدولة من الكابينة الوزارية وطريقة اجراء الانتخابات والتلاعب بالقوانين وسنها في مجلس النواب واستغلال المنصب الحكومي، فان المحاولات الحكومية ظلت شبه عقيمة في القضاء على هذه الآفة الفتاكة. لغياب الارادة السياسية لدى الطبقة الحاكمة للقضاء على هذه الآفة. فالفساد كان من صنع تلك الطبقة السياسية. الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد السياسي، الفساد المالي، الفساد الاداري، التزوير، الانتخابات، الاحتكار، التهرب الضريبي، استغلال السلطة.

### مقدمة

عانى العراق منذ تأسيس الدولة الحديثة فيه سنة ١٩٢١ من الفساد وبجميع اشكاله، وكان الفساد ارثا عثمانيا، فمنذ ما يسمى بالفتح العثماني الاول للعراق سنة ١٥٣٤، تعاقب على حكم ولايات العراق الثلاثة، الموصل وبغداد والبصرة ولاة كان همهم الوحيد اشباع رغباتهم المادية عن

طريق فرض ضرائب جائرة واستعمال القسوة في جبايتها. ومرد ذلك قلة رواتب الموظفين، وعدم انتظام دفع الرواتب، مما تسبب في تقشي الاختلاس وفساد المؤسسات الحكومية، بحيث ان مبالغ ضخمة غالبا ما تزيد على مجموع الراتب السنوي، كانت تدفع مقابل التنازل عن هذه الوظيفية او تلك ونادرا ما يحدث ان يستقيل الموظفون لانهم كانوا يحصلون على اموال كبيرة عن طريق الرشوة. بعد الإحتلال البريطاني للعراق، استخدم الضباط الانكليز السياسيين المال كوسيلة لإقامة علاقات ودية مع الشيوخ والشخصيات المؤثرة في المجتمع وتساهلوا عند جباية الضرائب. هذه السياسة دفعت بالكثير من الوجهاء المحليين الى اتخاذ موقف الحياد ومن ثم تعاون مع الانكليز فيما بعد. ابقت سلطات الاحتلال على الموظفين العاملين في العهد العثماني، فلم يكن من السهل الاستغناء عنهم لعدم وجود موظفين غيرهم في البلاد بسبب انتشار الامية. واستمر العمل بعدد غير قليل من الانظمة والقوانين العثمانية ردحا من الزمن لحين تشريع قوانين جديدة. بعد تأسيس أول حكومة عراقية في (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠)، تم الابقاء على الكثير من هؤلاء الموظفين الذين تربوا على الفساد، من جهة اخرى حاولت الطبقة الحاكمة الجديدة، جاهدة المحافظة على الازواضع الفاسدة التي تحقق مصالحها بسن قوانين تحافظ على تلك المصالح، ووجدت جميع اشكال وصور الفساد، من التهرب الضريبي وتخصيص الاراضي الزراعية عبر قرارات علوية تاخذ شكل العطايا لتستخدم في المضاربات العقارية، والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبيرة، والاتاوات التي تستحصل بحكم المنصب او الاتجار بالوظيفة العامة. من هنا جاءت اهمية البحث. هذا البحث محاولة اكااديمية لإلقاء الضوء على الجذور التاريخية للفساد في الدولة العراقية، للفترة (١٩٢١-١٩٥٨) وهي دراسة تاريخية سياسية، والبحث يتألف من ثلاث مباحث، فالمبحث الاول، يثبت بالادلة التاريخية انتشار الفساد السياسي بين الساسة وكيف انهم مارسوا ذلك من خلال استغلال السلطة وتسخير سلطتهم الرسمية في خدمة مصالحهم، واهمالهم العمل بمختلف مواد الدستور وتجاوزهم على الدستور عن طريق فرض الوزراء اثناء تشكيل الكابينة الوزارية وتزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها وفقا لمصالح الفئة الحاكمة. اما المبحث الثاني، فيتناول الفساد المالي ومدى انتشاره، حيث اتخذ اشكال واساليب متعددة، منها التهرب الضريبي والاحتكار والتلاعب بالميزانية العامة للبلاد اضافة الى تخصيص رواتب وهمية لبعض الاشخاص المقربين من المسؤولين. اما المبحث الثالث، فيتطرق الى الفساد الاداري ويوضح كيفية انتشار هذا الشكل من الفساد وتمرس المسؤولين في اتباع طرق ملتوية للتلاعب بموارد الدولة خدمة لمصالحهم الضيقة. اعتمدت الدراسة على مجموعة قيمة من المصادر التي تتصل بصورة مباشرة بالموضوع، وتاتي في مقدمة هذه المصادر المذكرات الشخصية لبعض الساسة العراقيين الذي عاصروا الاحداث او كانوا جزءا من العملية السياسية في العراق خلال فترة البحث.

## المبحث الأول اشكال الفساد السياسي

ان عدم امكانية الجزم بوجود تعريف عام وشامل ومتفق عليه بين الباحثين لظاهرة الفساد السياسي يدفعنا الى الميل لرأي بعض الباحثين الذين يعرفون الفساد السياسي على انه: "فساد الزعماء، وفساد التشريع والتنفيذ والقضاء وفساد الاحزاب السياسية وقضايا التمويل" (عمر، ٢٠١٢، ص١٠٢-١٠٣). وعليه فان الفساد السياسي يختلف عن اشكال الفساد الاخرى من حيث انه يعمل على تغليب مصالح صانعي القرار على المصلحة العامة. وقد شكلت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وسلب حريات المواطنين وعدم اشراكهم في اتخاذ القرارات، واتباع سياسات تنموية غير ناجحة أدى الى تمركز السلطات في ايدي فئات محددة، وهذا بدوره ساعد على تدهور الازواضع فازدادت حالات استغلال النفوذ، والتعيين بدون مؤهلات ومخالفة القوانين والاعراف والتعاليم، وعليه يمكن اختزال اشكال الفساد السياسي في العراق على النحو الآتي:-

**اولا: استغلال السلطة** لم يقتصر استغلال الوظيفة والمنصب الحكومي الذي كان يتبوؤه المسؤول على مجال معين بل شكل استغلال المنصب الحكومي، احدى الطرق الشائعة للفساد، حيث اقام بعض المتنفذين في الحكومات العراقية المتعاقبة، علاقات مع عدد من التجار الكبار ومحور تلك العلاقة انه في حال صدور اي قانون قد يعارض مصالح التجار فانه يتم اخبارهم بها قبل صدور القانون مستغلين مناصبهم الرسمية ليتمكن التجار من بيع او خزن موادهم، ففي اواخر العشرينات من القرن المنصرم حاولت الحكومة العراقية تعديل تعريفه السكر لحاجتها الى المال وتم ارسال القانون الى مجلس النواب وبعد حصول القانون على المصادقة من المجلس المذكور. وقبل طبع القانون في الجريدة الرسمية، تم اخبار بعض التجار بذلك ليتمكنوا من شراء كميات كبيرة من السكر وقد اخذوا علما بذلك عن طريق احد المتنفذين في الحكومة (رؤوف ٢٠٠١، ص١٣٧). الامر الذي اخرج موقف الحكومة والتي بدورها اضطرت الى ايقاف العمل بالقانون. ومن الطبيعي ان هذا نوع من الخدمات التي تقدم الى التجار لتكون بدون مقابل مادي او تقديم خدمة معينة. بعد انقلاب ١٩٣٦ استغل بكر صدقي وضعه الرسمي فاخذ يوسع سلطته ويضغط على الحكومة و وضع (لائحة سوداء) متضمنة اسماء الاشخاص غير الموالين له وكلف الحكومة العراقية باقصائهم من مناصبهم الحكومية ووضعوا تحت المراقبة لرصد تحركاتهم (ايعان، ٢٠١٢، ص١٤٨-١٤٩). اي انه استغل منصبه الرسمي في ملاحقة خصومه السياسيين. لعبت الاعتبارات

والصدقات الشخصية دورا هاما لدى الساسة والمسؤولين، في اتخاذ القرارات سواء في التنقل من وزارة الى اخرى او من مديرية لآخرى، دون الرجوع الى التعليمات الادارية ذات الصلة وعدم محاسبة موظف ما ومعاقبته نتيجة لتقصيره في اداء واجبه و توقف ذلك على درجة القرب والبعد من السياسيين المتنفذين والمسؤولين في السلطة واصبحت هذه الاعتبارات والعلاقات الشخصية احدى الدوافع الرئيسية في اتخاذ القرارات الادارية وصارت اشبه بمنهاج سار عليه اغلب الساسة، فادى الى الاضرار الشديد بمبادئ الادارة والكفاءة والنزاهة وتفضيل مصالحهم الشخصية والمحافظة عليها، ضمن سياق احتكار السلطة والثروة. مما ساعد على انتشار الفساد في كل مرافق الدولة ولم ينبج منه حتى الجانب الطبي، فلم تكن لحيات المرضى اية قيمة لدى المسؤولين مادام المرضى ليسوا من طبقة ذات جاه او سلطان. فالطبيب الذي يرتكب مخالفة اثناء اداء الواجب ربما يتم ترقيته بدلا من معاقبته مادام الطبيب هو من اقرباء احد المسؤولين. ويتضح لنا كيف لعبت تلك العلاقات والصدقات الشخصية دورا في اتخاذ القرارات الخاطئة وغير المناسبة بحق المخالفين والمقصرين في اداء واجبهم الرسمي، فينقل لنا (سندرسن) طبيب العائلة المالكة، نماذج عدة عن المحسوبية واستغلال المناصب الحكومية في العراق فقد كان (سندرسن) يشغل منصب رئيس المجلس الصحي في العراق خلال سنوات (١٩٤٤-١٩٤٥)، وان احد اغراض المجلس المذكور كان تشديد الرقابة على المتمرسين الطبيين والتدريب الطبي العام وله صلاحيات ترقيين اسماء الاطباء المقصرين من السجل الطبي الذين يقصرون في اداء واجبهم، فقد تردد (محمد حسن كبة) وزير الشؤون الاجتماعية (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٠٥؛ ٢١٢) في معاقبة احد الاطباء المقصرين بداعي انه من مقربي ل احد الوزراء. يذكر سندرسن تلك الحالة قائلا: "في الوقت الذي كان فيه المستشفى الملكي تحت توجيهي، باعتباري عميدا لكلية الطب، وجهت التهمة الى احد الجراحين، وهو من درجة غير رفيعة، بارتكاب جريمة سوء التصرف بالنسبة الى معالجة تعوزها العناية المعقولة. كانت جريمة ذلك الطبيب في المستشفى ذات اهمية خاصة، ولذلك ذهبت اسعى الى استبداله، غير ان وزير الشؤون الاجتماعية كان مترددا، لأن اخوي الطبيب هما من صنف الوزراء، ويتمتعان بسلطة سياسية كبيرة، ولذلك حاولا التدخل في الموضوع... وبدون مراجعة مني، تم نقله الى وظيفة شاغرة في قسم الجراحة في الموصل. ولقد اعربت عن معارضتي لذلك التعيين، لانه كان من الناحية الاسمية يعتبر بمثابة ترفيع" (التكريتي، ١٩٨٥، ص ٣٠٠-٣٠١). فهنا لم يتم معاقبة الطبيب لانه كان قريبا من السلطة الحاكمة ولأن شقيقه من الطبقة السياسية الحاكمة ولهما نفوذ من خلال المناصب الحكومية التي تباها وفيما يخص الرشوة فانها لعبت دورا مهما في تقشي الفساد، ولم تقتصر على صغار الموظفين بل شملت كبار الموظفين والوزراء، حيث اشتهر بعض الوزراء بأخذ الرشوة وعرفت اسماؤهم لدى الاوساط الشعبية، فالوزير كان يدير اعماله متمتعا بالامتيازات التي يمنحها لنفسه كوزير او يمنحها له زملاؤه من الوزراء الاخرين. ولم يتوقف الامر عند الوزراء بل امتد الى ابنائهم الذين جمعوا ثروات كبيرة في وقت قصير، فمن بين الوسائل التي لجأ اليها ابن احد الوزراء بغية الاتراء الفاحش السريع، بان كان هذا الابن تباؤا منصبين هامين في دائرتين من دوائر الدولة تشرفان على المواصلات وقد عرف عنه في احد هذين المنصبين عمله المستمر في تهريب مختلف البضائع ومنها المخدرات. اما المنصب الثاني الذي تباؤه، فقد ابتكر من خلاله نظاما جديدا للتفضيل والاسبغية فعندما كانت تصل الى ميناء البصرة كميات كبيرة من البضائع كان يخصص العربات الشاحنة للتاجر الذي يدفع له اكبر مبلغ من المال لينقل عليها بضائعه ويبيعها باسعار احتكارية مرتفعة بينما تكون بضائع التجار الاخرين ملقاة في ميناء البصرة ولايسمح لها بالنقل الى بغداد حتى يبيع ذلك التاجر جميع بضائعه (الزبيدي، ١٩٨٣، ص ٢٢٥-٢٢٦). وبالسعر الذي يريده. استمر استغلال المناصب الحكومية من قبل المسؤولين في الدفاع عن مصالحهم الخاصة والمحافظة عليها وذلك بعرقلة صدور القوانين التي قد تعيد مصالحهم الشخصية، حيث اتفق معظم الساسة فيما بينهم على ضرورة المحافظة على مصالح بعضهم البعض وكلا حسب منصبه الرسمي ودهائه في ذلك المجال، فعندما قدم ضياء جعفر (ضياء جعفر آل السيد هاشم، ولد في بغداد في (٢٩ كانون الاول ١٩١١) تخرج من جامعة برمنغهام في عام ١٩٣٤ وحصل على شهادة البكالوريوس العلوم عام ١٩٣٤، حصل على شهادة الدكتوراة من نفس الجامعة في عام ١٩٣٦، اصبح وزيرا للمواصلات والاشغال في (٢٩ اذار ١٩٤٧ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) فوزيرا للاقتصاد خمسة مرات خلال الفترة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٧ ايلول ١٩٥٣) ثم تسنم نفس المنصب للمرة السادسة في (٣ اذار ١٩٥٧)، كما تسنم مناصب وزارية اخرى. توفي بلندن في (١٨ كانون الاول ١٩٩٢) دفن في النجف. بصري، ٢٠٠٤، ص ١٤٣ - ١٤٤). وزير المالية وكالته في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (١٥ ايلول ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢)، (قانون ضريبة الارض الزراعية) لوضع حد لتجاوز الشيوخ على الأراضي الاميرية (الحكومية) ولانهم كانوا لا يستغلونها لاغراض الزراعة، فانه ارسل القانون المذكور الى مجلس الوزراء ومن ثم الى مجلس النواب، الا ان الشيوخ النواب تكلموا ضد مشروع القانون لانه كان يحد من سلطتهم، كما وقف عبدالوهاب مرجان (عبدالوهاب عبدالرزاق جواد ال مرجان ولد في الحلة عام ١٩٠٧، ينتمي الى اسرة معروفة، تخرج من كلية الحقوق ببغداد عام ١٩٣٣، انتخب نائبا عن لواء الحلة في عام ١٩٤٧، واستمر انتخابه في مجلس النواب حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما شغل منصب وزير الاقتصاد في

(٢٦ حزيران ١٩٤٨) ووزير المواصلات في (١٦ ايلول ١٩٥٠) وتم اصبح وزيرا للمواصلات والاشغال في (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) ، فوزيرا للزراعة في (٣ اب ١٩٥٤) ، وتسلم منصب رئيس مجلس النواب سبعة مرات ، توفي في بغداد في (١٥ اذار ١٩٦٤) . المصدر نفسه ، الجزء الاول ، ص ٢٨٩ - ٢٩٠ . رئيس مجلس النواب ضد المشروع والذي كان معروضا على اللجنة المالية في مجلس النواب، مما دفع بنوري السعيد الى الطلب من وزير ماليته عدم الالحاح على النواب من اجل التصويت على القانون، لان عبدالوهاب مرجان نفسه سوف يتضرر من صدور القانون المذكور. (رؤوف ،المصدر السابق،ص ١٣٥-١٣٧ .) وهكذا لم ير القانون النور .

**ثانيا: فرض الوزراء استنادا الى القانون الاساسي العراقي (الدستور)،** وحسب ما ورد فيه، فان نظام الحكم في العراق في العهد الملكي كان نظاما ملكيا دستوريا، الا ان السياسة سواء الملك او الوصي او رؤساء الوزراء، لم يلتزموا بنصوص الدستور، وكانوا يفسرون مواده ونصوصه حسب المصلحة الشخصية، والحزبية الضيقة. فقد نصت المادة (٢٦) من الفقرة (٥) من القانون الاساسي لعام ١٩٢٥ على ان الملك "يختار رئيس الوزراء، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء...". واضيف نص جديد الى دستور عام ١٩٤٣ عند تعديله وهي الفقرة (٣) من المادة (٦٤) والتي تنص بان " للملك ان يعين وزراء بدون وزارة لغرض الاستفادة من كفاءاتهم ومواهبهم، وذلك عند الضرورة". الا ان ملوك العراق لم يلتزموا بما جاء في الدستور بل انهم اسهموا في اختيار وتعيين الوزراء في الحكومات، اي ان الاصل هو ان الملك يجرى المشاورات والاتصالات مع القوى السياسية لاختيار رئيس الوزراء وليس اختيار الوزراء، وكان الملك او الوصي في بعض الاحيان ينفرد في اختيار الوزراء دون ان يكون لرئيس الوزراء دور في انتقائهم ، فقد اعترف الوصي عبدالاله وان كان فيه شيء من العتاب في ( ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢) خلال اجتماع عقده في البلاط الملكي مع رؤساء الوزارات ورؤساء الاحزاب السياسية قائلا: "واذا كنا نرفض الوزراء في تشكيل الوزارات، فلماذا كان المكلفون بتأليفها يقبلون بذلك، اذا كان لديهم ارادات وكرامات " (أسعد، ١٩٨٤ ، ص٩٨،٩٣؛ الحسني ، ١٩٨٨ ، ص ٣١٦-٣١٧ .) وكان ذلك رده على كلام طه الهاشمي الذي اعترف صراحة بوجود خرق للدستور وتدخل البلاط الملكي في اختيار الوزراء عند تشكيل الوزارات قائلا: "من منكم او منا كان حرا في تأليف وزارته" (كبه ، ١٩٦٥ ، ص٣٤٣). والآنكى من ذلك انه وخلال نفس الاجتماع اعترف معظم رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء الاحزاب السياسية سواء المعارضة او المؤيدة للبلاط، اعترفوا بوجود الفساد، دون تشخيص علاج لذلك المرض الفتاك، بل ان اصحاب القرار ناووا بانفسهم من المسؤولية، فنوري السعيد ارجع سبب انتشار الفساد الى ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف الشعب العراقي وكأن الشعب العراقي هو مصدر الفساد وليس افعال وتصرفات المسؤولين الذين استغلوا مناصبهم في نشر الفساد، واعترف نوري السعيد، ضمنا بان الوسايط اخذت تؤثر في عمل المحاكم، اما الوصي عبدالاله، فهو الاخر تهرب من مسؤولية الفساد الموجود، والقها على عاتق رؤساء الوزارات والوزراء، قائلا: " اخذ السياسيون يقتلون بعضهم البعض حتى وصل الامر الى ما وصل اليه، فهل العائلة المالكة هي السبب لكل هذه الكوارث، وهل انا المسؤول عما حدث ، انتم المسؤولون عن هذا الوضع ، ... متى ابدىتم النصح لي ولم اسمع؟... متى انا استغللت نفوذي" (الجادرجي ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩٦ - ٤٩٧ .) وهذا دليل واضح على أن الوضع المتشنج الذي وصل اليه العراق في تلك الفترة كان سببه الرئيس الفساد وبالاخص السياسي منه.ان تدخل البلاط او الاسهام في فرض الوزراء على رؤساء الوزارات قد اثر سلبا على عمل الحكومة فاصبحت ضعيفة ولم تقم بمهامها بالشكل المطلوب، لان البلاط كان يختار الوزراء من طبقة معينة او اشخاص محدودين، وشارت احزاب المعارضة الى ذلك، فحزب الاستقلال وفي مذكرته التي رفعها الى الوصي عبدالاله، وكامل الجادرجي رئيس حزب الوطني الديمقراطي وخلال حديثه مع المستر فرمين احد اعضاء مجلس العموم البريطاني في ( ١٣ كانون الثاني ١٩٥٣) قد اكدا على ان العراق يحكم من قبل فئة خاصة مؤلفة من اشخاص لايتغيرون يرأسها الوصي عبدالاله.( المصدر نفسه، ص ٥٤١) بمعنى ان العراق كان يحكم من قبل مجموعة من السياسيين لاتجمعهم شي سوى الدفاع عن مصالحهم الخاصة واتخذوا من الوصول الى السلطة وسيلة لتحقيق تلك المآرب والاهداف.بلغ الفساد في العراق، حدا بان اصبح لكل سياسي اتباعه وخاصته التي يدافع عنها اذا ما تعرضوا الى خطر الفصل نتيجة الفساد الذي قاموا به، واصبح سببا في تعكير العلاقات بين السياسة وتغير مواقفهم السياسية، تبعا لتلك العلاقات فحين أقدمت وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة (١٧ كانون الاول ١٩٥٥ - ٨ حزيران ١٩٥٧)على فصل ثمانية من المتصرفيين بهدف تطهير اجهزة الدولة من الموظفين الفاسدين، كان من ضمنهم متصرف ديالى، فحاول خليل كنه (من مواليد بغداد عام ١٩٠٩،تخرج من كلية حقوق بغداد عام ١٩٣٢،اختير وزيرا بلا وزارة خلال الفترة (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٦ ايلول ١٩٥٠)، ثم وزيرا للمعارف في (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) ووزيرا للمالية في (١٧ كانون الاول ١٩٥٥) انتخب رئيسا لمجلس النواب في (١٧ اذار ١٩٥٨)،اشتهر بانه محب لذاته وله شعور بالاستعلاء،توفي في بغداد في (١٧ تموز ١٩٩٥). بصري ، الجزء الثاني ، ص ١٥٣-١٥٥). التوسط لدى نوري السعيد لإستثنائه من الفصل لكونه من المقربين له. وعند عدم استجابة الاخير لطلب الاول، تدهورت العلاقات بينهم وادى بخليل كنه الى ان يغير موقفه السياسي من نوري السعيد (مظهر ١٩٩٩ ،

ص ٢٠١). و اخذ يهاجم سياسة نوري السعيد بعد ان كان احد المؤيدين وبالقوة لسياسته وعليه فان اتخاذ المواقف السياسية لساسة العراق كان يتأثر بالعلاقات والمنافع الشخصية الضيقة والمحدودة. واثرت على اتخاذ القرارات الحاسمة والمهمة التي تؤثر على المصلحة العامة للبلاد.

**ثالثا: تزوير الانتخابات** شكلت الانتخابات حقلا خصبا للفساد السياسي في العراق، فالانتخابات النيابية كانت تجري بموجب قانون انتخاب النواب لعام ١٩٢٤ والذي كان محل انتقاد الاحزاب والقوى الوطنية، بسبب اعتماده على مبدأ الانتخاب غيرالمباشر الذي سهل على الحكومة التدخل في انتخاب النواب، وكانت الحكومة وبموجب القانون الاساسي مسؤولة امام مجلس النواب وله الحق في حجب الثقة عن الحكومة، لكن في الواقع كانت الامور تجري عكس ذلك. فقد اقدمت الحكومة على حل البرلمان في مناسبات عدة وبتوجيه من الملك او رئيس الوزراء. فالمنتخب لسير الانتخابات النيابية في العراق ومنذ اجراء اول دورة انتخابية في سنة ١٩٢٥ لمجلس النواب، يجد ان جميع الدورات الانتخابية والبالغة ستة عشرة دورة انتخابية، وبدون استثناء، لم تتج واحدة منها من تدخل الحكومي، فالاسماء المرادة انتخابها تعين قبل الانتخابات ويتفق عليها مع الملك او الوصي ورئيس الوزارة ثم ترسل الى متصرفي الألوية وعند اجراء الانتخابات الشكلية تفوز الاسماء المطلوبة ويفرض هؤلاء النواب فرضا على الشعب او بعبارة اخرى ان انتخابهم كان اقرب الى التعيين منه الى الانتخاب، حيث يتم اختيارهم بالقليل من اصوات الناخبين الذين بدورهم يخضعون لتعليمات الحكومة (لنكريك، ١٩٨٨، ص ٣٧١). ولجأت الحكومة الى اسلوب اخر لضمان صوت الناخب المنتظر ان يكون عضوا في مجلس النواب، حيث كان على النائب الذي يرشح نفسه ان يكتب تعهدا خطيا يحفظ لدى رئيس الوزراء بانها اذا انتخب نائبا كمرشح من قبل الحكومة فان عليه ان يؤازر الحكومة ويبقى مؤازرا لها الا اذا استقالت الوزارة، فحينئذ له الاختيار في ان يؤازر اية حكومة ياتي بها الملك (خليل ، ١٩٨٤ ، ص ٢١٧). وفي هذه الحالة يصبح النائب موظفا خاضعا للسلطة التنفيذية، في الوقت الذي ينص الدستور بان تخضع السلطة التنفيذية لمجلس النواب والأعيان باعتبارهما يمثلان السلطة التشريعية في العراق. لعبت وزارة الداخلية دورا كبير ومؤثرا في تزوير نتائج الانتخابات ، فهي كانت المشرفة والمهيمنة على سير الانتخابات واستغلت حالة انتشار الامية والجهل في العراق، لذلك لم يكن موظفوا الداخلية بحاجة الى اتباع اسلوب التهديد والوعيد في كثير من الاحيان، فالاكثريه من ابناء العشائر والفلاحين كانوا لايفهمون من الأصول الانتخابية او الانتخاب اي شيء، فانتخابات المنتخبين الاولين كانت صورية اذ يحشر الناس وتكتب لهم الاوراق وترمي في صناديق الانتخاب ويقال لهم انصرفوا، فينصرف افراد العشائر وهم لايعرفون عن سبب مجئهم شيئا، والقليل منهم يعلم اسم هذه العملية المقلقة التي تاخذهم من قراهم وتعيدهم اليها، اما في النواحي فيتم استدعاء المنتخبين الثانويين من قبل مديرالناحية الذي هو بدوره يكون احد المنتخبين الثانويين، وفي مركز القضاء يتم جمعهم في قاعة ويقوم مدير الناحية ليكتب أسماءهم في اوراق ويتم تسليمها الى الناخبين ليرمونها في صندوق الانتخاب (فرج ، ١٩٨٧ ، ص ١٧٤-١٧٥). وهكذا فإن الحكومات العراقية كانت تلجأ الى اسلوب التزوير في الاوراق الانتخابية ، واسماء الناخبين فقد كان للاشراف الواسع الذي منحه القوانين الانتخابية لوزارة الداخلية، دور كبير في تمكينها من التدخل المباشر بنتائج الانتخابات في كل مرحلة من مراحل الانتخاب . ووصل الامر بان اعترف بعض النواب بان انتخابهم لم يكن قانونيا. فحين اقدمت وزارة عبدالمحسن السعدون الثالثة (٤ كانون الثاني - ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩) على حل مجلس النواب في (١٨ كانون الثاني ١٩٢٨) وجاءت بمجلس موال لها، بعد تدخلات حكومية واسعة في الانتخابات، اعترف عضو مجلس النواب عطا الخطيب - نائب الكوت - واثاء مناقشة في مجلس النواب لاحداث التزوير والمخالفات التي رافقت عملية الانتخابات، اعترف النائب المذكور، بوجود تدخلات حكومية في العملية الانتخابية ومبديا استغرابه عن كيفية انتخابه حيث انه انتخب عن منطقة ليس له فيها من انصار قائلا: "انا رجل من ديالى... ولا اعرف شخصا واحدا في الكوت، فاذا لم يقع تدخل من الحكومة في انتخابي فلماذا انتخبوني؟ فمالي والكوت؟" (رشيد ، ٢٠٠٢، ص ٨٣ - ٨٤). واستمر الحال على نفس المنوال، بان اعترف احد نواب النخبة بأنه سمع نيا نيابته لمجلس النواب من الاذاعة دون ان يقدم على ترشيح نفسه في الانتخابات النيابية للدورة الانتخابية العاشرة والتي جرت في عام ١٩٤٣. (المصدر نفسه، ص ٨٤). بل ان ما قاله نوري السعيد في الجلسة الثالثة لمجلس النواب من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٣ والمنعقدة في (٥ كانون الثاني ١٩٤٤) قد افحم كل شخص يدافع عن النظام الديمقراطي في العراق انذاك. ويمكن ان نعد كلامه خروجا عن المؤلف واعترافا صريحا امام مجلس النواب بتدخل الحكومة في العملية الانتخابية وتسييرها وفقا لرغبة الحكومة حين خرج عن صمته قائلا : " هل في الامكان، اناشدكم بالله ، ان يخرج احد نائبا مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة مالم تأت الحكومة وترشحه. فانا أرهن كل شخص يدعي بمركزه و وطنيته فليستقيل الان ويخرج ، ونعيد الانتخاب ولاندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة، الذي وراه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائبا" (محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٣، الجلسة الثالثة في (٥ كانون الثاني ١٩٤٤)، ص ٢١). ويبدو ان هذا الكلام الخطير قد شكل صدمة للنواب وكان محل استغراب لديهم حيث لم يجرؤ احد منهم ان يعقب على كلام نوري السعيد، بل صمتمهم كان

تاكيدا لما قاله نوري السعيد بتدخل الحكومة في العملية الانتخابية، والاتيان بمجلس نيابي تريده الحكومة لتمرير مشاريعها، وليس مجلس نيابي يمثل الشعب وتطلعاته. في محاولة منها، لتحسين صورتها وان تمتص حالة عدم رضى لدى الأوساط الشعبية والمعارضة السياسية على الأوضاع السائدة في البلاد، وان توحى الى الراي العام بانها صادقة في رغبتها في وضع حد لتدخلات الحكومة في العملية الانتخابية، قامت وزارة توفيق السويدي الثانية (٢٣ شباط - ٣٠ اذار ١٩٤٦)، باصدار قانون جديد لانتخاب النواب وهو قانون رقم (١١) لعام ١٩٤٦، والذي تضمن عدة تعديلات الا انها ابقت على مبدأ الانتخاب غير المباشر، فتجدت المطالبات بضرورة ممارسة الانتخاب المباشر، فدفعت الانتقادات الموجهة الى القانون الجديد بوزارة نورالدين محمود (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ - ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣) الى القيام باصدار مرسوم انتخاب النواب رقم (٦) لسنة ١٩٥٢، في (١٦ كانون الاول ١٩٥٢). والذي بموجبه اصبح الناخبون يختارون ممثليهم بانفسهم مباشرة وبدون واسطة (نذير ، ١٩٩١ ، ص٨١). الا ان حال الانتخابات لم يكن باحسن حال، بعد صدور قانون الانتخابات الجديد لسنة ١٩٥٢ والذي بموجبه جرت انتخابات الدورة الانتخابية الثالثة عشرة على اساس درجة واحدة اي الإنتخاب المباشر، يقول نورالدين محمود رئيس آنذاك حول ذلك " اتصل بي صالح جبر (ولد في الناصرية عام ١٨٩٥ تخرج من مدرسة الحقوق ببغداد عام ١٩٢٥، تدرج في سلك القضاء والادارة، اصبح عضوا في مجلسي النواب والاعيان، كما شارك في عدة وزارات سطع نجمه بعد حركة مايس ١٩٤١، نتيجة لموقفه المعادي منها وخدمته لعبد الاله اثناء هروبه الى البصرة حيث كان صالح جبر متصرفا فيها ، اقترن اسمه بمعاهدة بورتسموث التي عقدت بين العراق وبريطانيا اثناء توليه رئاسة الوزراء. اسس حزب الامة الاشتراكي عام ١٩٥١، توفي في ١٩٥٧. رشيد ، المصدر السابق، ص١٨٩.)، اثناء الانتخابات، وطلب مني معاونته في الفوز بالانتخابات، وتقسيم مقاعد المجلس مناصفة بينه وبين نوري السعيد، .... كما ان احد اليساريين، وهو عبدالرزاق القيسي قد رشح في الانتخابات ، فطلب مني منعه فرفضت ذلك" (فوزي ، ١٩٨٤، ص٣٣٥)، يتبين لنا بان الانتخابات في العراق كانت تجري حسب الاتفاقيات التي تبرم بين الساسة وان مشاركة الناخبين فيها ،كان مجرد اجراء شكلي، ما دامت الحكومة مسيطرة وقادرة على التلاعب بنتائج الانتخابات. وبلغ التدخل الحكومي في عميلة الانتخابات وتغيير نتائجها حدا، بان اعترف جميل المدفعي رئيس الوزراء (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ - ٥ ايار ١٩٥٣) والذي خلف وزارة نورالدين محمود بان صرح " ان بعض الانتخابات غير المباشرة جرت احسن بكثير من الانتخابات المباشرة" (حميدي ، ١٩٨٠ ، ص٨٦). ساعدت الصراعات السياسية بين اقطاب السلطة في العراق من اجل النفوذ والسيطرة، على ان يجد الفساد طريقه الى مجلس النواب والدفع بهؤلاء الساسة الى ان يتحكموا بالمجالس النيابية، فحين يأتي مجلس نيابي ورغم تدخل الحكومة في الانتخابات، ببعض النواب الذين ربما لم يعجبوا شخص الملك او الوصي او رئيس الوزارة فان حل المجلس النيابي والاتيان بمجلس حسب احوالهم السياسية كان من اسهل الامور، فالفساد السياسي كان له اللوان وصور مختلفة، فحين اشتد الصراع بين الوصي عبدالاله ونوري السعيد، وحين وجد عبدالاله ان حاجته الى مجلس نيابي جديد يكون له فيه من المؤيدين العدد الكثير، لازاحة نوري السعيد. تم تكليف ارشد العمري بتأليف وزارته الثانية (٢٩ نيسان ١٩٥٤ - ١٧ حزيران ١٩٥٤) لتنفيذ هذه المهمة ، فجاءت نتائج انتخابات مجلس النواب في الدورة الرابعة عشرة، وفقا لرغبات الوصي حيث جاء بمجلس بلاطي، رغم ان ارشد العمري رئيس الوزارة ادعى بانه يدير الانتخابات في الظاهر بصفة حيادية، الا ان عملية الترشيح وتشخيص اسماء النواب كان يجري في غرفة الديوان الملكي (الرشيد ، المصدر السابق، ص١٠٨). وكشفت الحوادث والوقائع على ان هذه الانتخابات لم تخل بدورها من تناحلات غير مشروعة من قبيل التزوير والتوجيه الحكومي، فوردت الى وزارة الداخلية شكاوى عديدة حول التدخلات الحكومية في الانتخابات، منها ان الحكومة قامت بايقاف ومطاردة بعض وكلاء المرشحين على صناديق الاقتراع، رغم وجود وكالات مصدقة لديهم فضلا ان بعض اللجان الانتخابية وجدت عند فتحها للصناديق انها مملوءة بالاوراق. حيث كان من المقرر ان تسفر هذه الانتخابات عن اكثرية تأتمر بأمر البلاط الملكي وتسير وفق توجيهاته. الا ان تطورا لاحداث السياسية وتدخل السفير البريطاني لدى البلاط الملكي وعودة نوري السعيد الى واجهة الحكم والذي لم يعجبه تشكيلة مجلس النواب ادى بالآخر الى حل البرلمان الذي عقد جلسة واحدة فقط وهي جلسة الافتتاح، (الدوسكي ، ، ٢٠٠٨ ، ص٥٦، ، ص٢١٠.) وهنا يبرز نقشي ظاهرة الفساد السياسي وبوضوح. مرة اخرى حين اقدم نوري السعيد على تأليف وزارته الثانية عشرة (١٣ب١٩٥٤-١٧كانون الاول ١٩٥٥) باجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب الذي جاء نتائجه حسب رغبة نوري السعيد السياسية وهذا دليلا اخر على مدى استشراف الفساد في الدولة العراقية انذاك بحيث اصبحت مؤسسة بحجم البرلمان لعبة بايدي فئة قليلة من الحكام والمسؤولين العراقيين دون ان يحسبوا للدستور او المصلحة العامة اي اعتبار، بل ان المزاجية وترجيح المصلحة الخاصة كانت هي من تقرر شكل ومستقبل الحكومة وسياستها والقرارات الصادرة عنها.

المبحث الثاني اشكال الفساد المالي

يذهب بعض الباحثين الى تعريف الفساد المالي على انه "ذلك الفساد الذي يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية، التي تنظم سير العمل الاداري والمالي ومخالفة التعليمات الخاصة باجهزة الرقابة المالية" (عمر، ٢٠١٢، ص١٠٠). ويمكن ملاحظة هذا الفساد في عدة مظاهر وهي كالآتي:-

**اولا: التهرب الضريبي** شهدت التجارة ظاهريا في العراق خلال سنوات ١٩١٧-١٩٢٧ تقدما ملحوظا ولعل السبب في ذلك يعود الى ان التجار لم يكونوا متقلبين ضريبيا، او بالاحرى انهم لم يدفعوا اية ضريبة دخل باستثناء رسم بسيط كانوا يدفعونه عن بيوتهم، ولا يدفعون اي شيء الى خزينة الدولة. وان التجار نادرا ما كانوا يدفعون ما يترتب عليهم من ضرائب، و كانوا متمرسين بالتهرب من الضريبة وبالتلاعب بمسؤولي الدخل والعائدات. وكان يستحيل عمليا التوصل الى معرفة الارباح الفعلية للكثير منهم، من خلال الحسابات التي كانوا يقدمونها. وشاع في تلك الالونة مثال لاذع يقول ان التجار يحتفظون عادة بثلاث دفاتر للحسابات: واحد لانفسهم، وثان لشركائهم، وثالث للحكومة (بطاطو، ١٩٩٠، ص٣٠٣-٣٠٤). اي ان التجار كانوا يملكون خبرة جيدة في مجال التهرب الضريبي وساعدهم في ذلك تعاون المسؤولين معهم. كما تدخلت السياسة في مجال التهرب والاعفاء الضريبي، حيث كانت لمواقف السياسية لبعض الشيوخ ووقوفهم مع السلطات الانكليزية اثناء ثورة العشرين دورا في اعفائهم من الضرائب، وان القانون الضريبي كان يطبق حسب قرب الشيوخ من السلطات الحاكمة او بعدهم عنها، وعليه فقد حدث جدال بين الشيخ محمد الصيهور رئيس عشيرة ربيعة في الكوت و دوائر المالية حول تخفيض الضرائب عنه، فقدم المجر لونكريك مستشار لواء الكوت في تشرين الثاني ١٩٢٢ مقترحا الى وزارة الداخلية يطلب فيه تخفيض الضرائب عن شيوخ الكوت بنسبة الثلث عن سنة ١٩٢٠ والنصف عن سنة ١٩٢١ فوافقت وزارة الداخلية على الاقتراح، استمر اعفاء وتخفيف الضرائب على الشيوخ بتوصيات من المستشارين الانكليز، ففي كانون الثاني ١٩٢٣ تقدم لونكريك بطلب اخر الى وزارة الداخلية يطلب فيه زيادة التخفيف عن الضرائب المترتبة على كل من الشيخ محمد الصيهور وبلاسم الياسين، ويبدو ان الطلب المقدم من قبل لونكريك كان قد وصل متاخرا الى وزارة الداخلية مما ادى الى عدم التخفيف عنهما الامر الذي ادى الى انزعاج الشيخ محمد الصيهور الذي بين انه قدم خدمات كثيرة الى الانكليز اثناء ثورة العشرين ومقابل ذلك فان الانكليز كانوا قد وعدوه باعفائه من دفع الضرائب، والحقيقة ان الشيخ المذكور لم يدفع شيئا من ضرائبه سوى الثمن (الوردي، ١٩٧٨، ص١٨٣). وان الحكومة العراقية قد سكتت عن الموضوع ولم تطالبه بدفع الضرائب. اصبحت المناصب الحكومية احدى الوسائل الفعالة للحصول على المزيد من الاراضي الزراعية واصبح بعض الساسة ملاكيين لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية مستغلين تلك المناصب، وغايتهم في ذلك هو تعزيز مركزهم المالي. ونتيجة لاملاكهم الاراضي فهذا يعني ان عليهم دفع ضرائب، الا ان هؤلاء المسؤولين استطاعوا التحايل او التهرب من الضرائب بطريقة او اخرى، ولعلنا نجد مثلا واضحا في هذا المجال، الا وهو ياسين الهاشمي (احد الساسة المشهورين في العهد الملكي تولى مناصب عدة في الدولة العراقية، عرف عنه طموحه الشديد في تسنم المناصب واستغلال الفرص ليبقى اطول فترة ممكن في الحكم والسلطة. توفي في بيروت في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧. بصري، اعلام السياسية...، الجزء الثاني، ص٢٢٩. - القيسي، ١٩٧٥، ص٦٢). اذ كانت لديه رغبة كبيرة في الغنى والثراء، فاستغل منصبه كوزير للمالية في وزارة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ - ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨) وانتهاز الفرصة التي جاءتته في قانون تشويق الزراع لاستعمال المضخات الصادر في (١٣ شباط ١٩٢٦) وقانون ضريبة الارض لسنة ١٩٢٧. ليتهرب من دفع الضرائب المفروضة عليه، فبموجب القانونين المذكورين، فان المزارع الذي يستخدم المضخات لري ارضه يعفى من الضرائب لمدة اربعة مواسم حصادية متالية اي (موسمين صيفيين وموسمين شتويين). فاذا كان المحصول كله الذي تنتجه الارض ناشئا عن استعمال المضخة، فانه يعفى المحصول كله من الضرائب. اما اذا كان جزء فقط من المحصول استخدمت المضخات لريه، فلا يعفى من الضريبة الا ذلك الجزء الناتج عن استعمال المضخة، وهذا الامر دفع بياسين الهاشمي الى ان يستحوذ على اكبر مساحة ممكن من الاراضي مستخدما المضخات للري ومستغلا منصبه كوزير للمالية في تنفيذ ذلك. (القيسي، ١٩٧٥، ص٦٢). ودون ان يدفع ثمن تلك المضخات بشكل صحيح وتام.

**ثانيا: الاحتكار** فكرت وزارة المالية في حكومة توفيق السويدي الاولى (٢٨ نيسان ١٩٢٩ - ايلول ١٩٢٩) بضرورة رفع عائداتها من بعض السلع التجارية، فقررت وضع لائحة قانونية للتعريف الكمركية والتقدم بها الى مجلس الأمة (مجلسي النواب والاعيان) لتشريعها في اوائل حزيران ١٩٢٩. وقبل عرض اللائحة للابرام، وقعت مضاربات في الاسواق اضررت بالحكومة وبالمواطنين، فألفت مديرية التحقيقات الجنائية لجنة خاصة للبحث في الموضوع، وبعد اجراء التحقيق، تبين بان المدعو حسيق شنتوب، الذي كان وكيل لاعمال توفيق السويدي هو الذي شرع في شراء السكر واحتكاره حيث كان السكر ضمن قائمة المواد الداخلة في التعريف الكمركية (الحسني، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص٢٤٣). ورغم ان توفيق السويدي ووزير ماليته انكرا ذلك في مذكرتهما فيما نسب الى رئيس الوزارة، الا ان السر قد تقشى و ادى الى حدوث الاحتكار ولم تعرف الجهة

التي افشت سرالتعريف قبل ان تصبح قانونا. وهذا يدل على تفشي الفساد في اجهزة الدولة وان المؤسسات الحكومية الكبيرة مثل مجلس الوزراء لم يسلم من الفساد. على اثر اعلان الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩، ورغم وجود قانون تنظيم الحياة الاقتصادية وقانون منع الاحتكار اللذان وضعتهما وزارة نوري السعيد الرابعة (٦ نيسان ١٩٣٩ - ١٨ شباط ١٩٤٠)، لتنظيم السيطرة على كمية المواد الموجودة في الاسواق لتجنب وقوع كارثة اقتصادية ومنعا للاحتكار، الا ان وزارة نوري السعيد السادسة (٩ تشرين الاول ١٩٤١ - ٣ تشرين الاول ١٩٤٢) وقفت موقف المتفرج من ارتفاع الاسعار، وان لفيها من الاعيان والنواب والوزراء وكبار الموظفين، نزلوا الى الاسواق كمشتريين وكمحتكرين. وهو الامر الذي اضطرت بالحكومة ان تقوم باحصاء الكميات الموجودة في الاسواق من المنتجات مثل السكر والشاي والمنسوجات وغيرها، لكن طمع المتنفذين كان يحول دون نجاح التدابير الحكومية. (المصدر نفسه، الجزء السادس، ص ٨٠). لان قسم من المتنفذين في الدوائر الحكومية كانوا من هؤلاء المحتكرين. شكل الاحتكار طريقة سريعة للثراء، فقد كان الاقتصاد العراقي يومها يفتر الى التصنيع الى حد كبير ويعتمد اعتمادا كبيرا على البضائع المستوردة وفي مقدمتها الكماليات وغيرها وكان لمعظم الصناعات الاجنبية وكلاء عامون لتصرف بضائعها، يحددون اسعارها ويسرقون المستهلك بجميع الوسائل فاذا تعذر الحصول على بضاعة معينة لفقدتها من الاسواق فيرجع ذلك الى وكيلها الذي تجاهل طلبها او تناسى لتتعدم من الاسواق وليجبر المستهلك على شراء مثيلاتها من المواد التي سبق له اختزانها (الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٢٦). مما ساعد المسؤولين على تكوين ثروات كبيرة من المال. كما لجأ بعض الوزراء والمتنفذين الى الشركات النفطية العاملة في العراق بان تسمح لهم بتأسيس محطات لبيع البنزين في بعض المحلات الرئيسية وفي مفارق الطرق وكانت هذه المحطات تدر على اصحابها مبالغ مالية تتراوح ما بين خمسة الاف الى عشرة الاف دينار في السنة الواحدة وهي مبالغ ضخمة في تلك الايام (الحسني، المصدر السابق، الجزء السادس، ص ٢٣٤). اي ان استغلال المنصب واحتكاره جعلت من المسؤولين يكونون علاقات مع الشركات النفطية العاملة في العراق عن طريق المنصب الذي شغله المسؤول وتسخير ذلك المنصب في خدمة مصالحه الشخصية. خلال سنوات (١٩٤٦-١٩٤٧) شهد العراق اسوأ موجة جوع نتيجة قلة الامطار وكثرة الجراد الامر الذي تسبب في الحاق اضرار فادحة بالمحاصيل الزراعية خاصة محصولي الحنطة والشعير، وادى الى حدوث ازمة عرفت بازمة الخبز. الا اننا نرى ان المتنفذين في السلطة بدلا من خزن او منع تصدير الحنطة والشعير الى خارج العراق، ورغم موافقة وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧ - ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨) على منع تصدير القمح الى خارج العراق الا انها وبعد صدور امر منع تصدير القمح مباشرة، منحت اجازة تصدير القمح الى احد التجار و بكميات كبيرة الى سوريا (المصدر نفسه، الجزء السابع، ص ٢٠٦). وكان للاحتكار صور عديدة منها، نظام يتعلق باجازات الاستيراد عن طريق (الكوتا) حيث مكن هذا النظام المستوردين من فرض الاسعار التي يريدونها وكانت (الكوتا) تحت اشراف الوزراء المباشر الذين يحتفظون لانفسهم ولشركاتهم بحصة الاسد منها، ثم يمنحون ماتبقى الى التجار الذين يصلون الى نوع من التفاهم معهم وكانت سطوة المستوردين عظيمة ولم تكن لها حدود (الزبيدي، المصدر السابق، ص ٢٢٦). حيث كان يتم ذلك بالتنسيق مع كبار المسؤولين.

**ثالثا: تقديم ميزانيات شهرية من اساليب الفساد في العراق الملكي،** ان الكثير من الحكومات دأبت على ابداع طرق جديدة في تمرير مشاريعها من خلال تقديم ميزانيات شهرية لقرارها في مجلس النواب، بل اصبحت تقديم الميزانيات الشهرية لقرارها ظاهرة نادرة لدى اغلب الوزارات العراقية وذلك لاغراض معينة تخص رئيس الوزارة وليس لمصلحة عامة، مما حدا ببعض النواب في مجلس النواب الى تسجيل اعتراضهم تجاه هذه الظاهرة، بل عدوها بدعة جديدة تتبعها الحكومة وهذا ما يخالف احكام الدستور. فمثلا طلب وزير المالية علي ممتاز الدفتري (هو علي مظفر بن ممتاز بن رشيد الدفتري ولد في عام ١٩٠١ ببغداد، تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٩، تقلد عدة مناصب مهمة في الدولة العراقية، منها انه تسلم منصب وزير المالية سواء اصالة او وكالة سنة مرات خلال العهد الملكي، كما كان عضوا في مجلس النواب عن لواء الحلة في شباط ١٩٤١، وعين عضوا في مجلس الاعيان في (٣٠ نيسان ١٩٥٣)، اضافة الى مناصب اخرى توفي في بغداد عام ١٩٩٠. البصري، اعلام السياسة...، الجزء الثاني، ص ١٠٤ - ١٠٥). ، في وزارة مزاحم الباجه جي (٢٦ حزيران ١٩٤٨ - ٦ كانون الثاني ١٩٤٩) من مجلس النواب المذاكرة بطريقة الاستعجال للائحة قانون الميزانية العامة المؤقتة لشهري حزيران وتموز لسنة ١٩٤٨. (نذير، ١٩٩٣، ص ٢٢٧). ونجد ايضا ان عدم تقديم الميزانية اصلا الى مجلس النواب كانت من الطرق والوسائل التي لجأت اليها الحكومات العراقية، فوزرة محمد فاضل الجمالي الثانية (٨ آذار ١٩٥٤ - ٢٩ نيسان ١٩٥٤) لم تقدم ميزانية سنة ١٩٥٤ المالية، الى مجلس النواب فواجهت انتقادات عنيفة من النواب الذين عدوا ابقاء العراق من دون ميزانية مخالفة لاحكام الدستور نصا وروحا (المصدر نفسه، ص ٢٣٣).

رابعاً: تخصيص الرواتب



اصبحت ظاهرة تخصيص الرواتب لحاشية الوزراء والمسؤولين واضحة للعيان واصبحت موضع انتقاد للرأي العام، وكانت تلك الرواتب بمثابة راسمال يدر على اصحابها موردا وفيرا، فقد كشف صادق البصام (احد الساسة العراقيين المعروفين مثل لعدة دورات انتخابية في مجلس النواب، مثل لواء الكوت في الدورة الانتخابية الثالثة والثامنة ومثل لواء الديوانية في الدورة الانتخابية الرابعة والخامسة ومثل لواء بغداد في الدورة الانتخابية السادسة و الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة السادسة عشرة، كما عين عينا خلال الدورة الانتخابية العاشرة لمجلس النواب. الحسني، المصدر السابق ، الجزء العاشر، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ - ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٠ ، ٣١٤ .) في احدى جلسات مجلس النواب بان الخدم العاملين في منازل الوزراء يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة (رشيد ، المصدر السابق ، ص ١١٧-١١٨). دون ان يكون لهم اي التزام تجاه الدوائر الحكومية. لم يكن للفساد المالي شكل او صورة واحدة بل كان له صورا واساليب عدة ، اذ تفرس رؤساء الوزراء في اختراعها كلا حسب كفاءته في هذا المجال، ففي عهد وزارة ارشد العمري الثانية (٢٩ نيسان ١٩٥٤ - ٣ اب ١٩٥٤) وحين قدم وزير الصحة عبدالهادي الباجه جي (عبدالهادي موسى كاظم بن عبدالرحمن الباجه جي ، اكمل دراسته في الطب في باريس عام ١٩٢٦، عاد الى العراق ومارس الطب ثم عين مديرا لمستشفى العزل في بغداد عام ١٩٣٣، ثم اصبح وزيرا للشؤون الاجتماعية (١ حزيران ١٩٤٦ - ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦) فامينا للعاصمة بغداد في اذار ١٩٤٨، وعاد وزيرا للصحة في (٢٩ نيسان ١٩٥٤) واخيرا عين مديرا عاما للشؤون الاجتماعية في حزيران ١٩٥٤، توفي في بغداد في (٢٧ اذار ١٩٥٩) . بصري ، اعلام السياسة ... ، الجزء الثاني ، ص ١٣٧). استقالته من الوزارة، اعاد الجمالي تعيينه مديرا عاما للشؤون الاجتماعية بضعف راتبه السابق الذي كان يتقاضاه من قبل (الحسني ، المصدر السابق ، الجزء التاسع ، ص ١٢٨). وربما ان الراتب الذي تم تخصيصه حين تولى مسؤولية المديرية العامة للشؤون الاجتماعية كان ارضاء له حتى لايتهم بتهمة تمت بشيء الى الفساد.

### المبحث الثالث اشكال الفساد الاداري

لا يتفق الباحثون على تعريف واحد للفساد الاداري بل تتراوح تعريفات الفساد الاداري بين تعريفات متساهلة واخرى متشددة، ومصطلح الفساد الاداري يطلق على حالة استغلال المسؤولين في الجهاز الاداري للدولة مناصبهم وعلاقاتهم وصلاحياتهم المالية والإدارية وما موجود تحت تصرفهم من أموال الدولة لتحقيق منافع شخصية. وبناءً على ذلك يمكن تعريف الفساد الاداري على انه الفساد "الذي يسود في بيئة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاما بيروقراطيا، وتتم معظم معاملاته في سرية نسبية ولا تفرض عليها جزاءات رسمية كالرشوة وتوظيف الاقارب من غير المؤهلات والخبرات وما الى ذلك" (ال شيخ ، ٢٠٠٧، ص ٢١). كما جاء في معجم منظمة الشفافية الدولية للفساد الاداري بأنه قيام الموظف بـ " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته " ([www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/1.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc)). ووفقا لذلك فانه يمكن ملاحظة اشكال الفساد الاداري في الدولة العراقية خلال الفترة (١٩٢١-١٩٥٨). كما ان الفساد الاداري هي " ظاهرة سلبية تنقش داخل الاجهزة الادارية، لها أشكال عديدة تتحدد تلك الاشكال نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع والمنظمة والنظام القيمي وتقرن بمظاهر متنوعة ... وعلاقات القرابة والوساطة والصداقة تنشأ بفعل مسببات مختلفة هدفها الاساس وغايتها الرئيسية إحداث انحراف في المسار الصحيح للجهاز الاداري لتحقيق اهداف غير مشروعة فردية او جماعية" (مطر ، ٢٠١١ ، ص ١١). وعليه يمكن اختزال اشكال الفساد الاداري كالآتي:-

**اولا: التأثير في الانتخابات** تظهر اشكال الفساد الاداري لدى موظفي الادارة الحكومية العراقية في الفترة بين (١٩٢١-١٩٥٨) وبالتحديد في مجال استغلال المنصب الاداري او الحكومي للتأثير في نتائج انتخابات مجلس النواب، حيث دأب المسؤولون على استغلال مناصبهم الحكومية وتسخير موارد الدولة لاغراضهم الشخصية او الحزبية الضيقة، وخاصة في مجال الانتخابات النيابية، فلم تتج اول انتخابات لمجلس النواب والتي بدأت في (٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤) وانتهت في (ايار ١٩٢٥) من استغلال المنصب الحكومي بغية التأثير في نتائج هذه الانتخابات. فقد قام رئيس الوزراء ياسين الهاشمي بالتأثير في اصوات الناخبين، مما اثر في نتائج الانتخابات لصالح مرشحي حزب الامة الذي ينتمي اليه من خلال اصداره اوامر شفوية الى افراد وضباط من الجيش في مناطق بني سعيد وسراج الدين والجعفر وخضر الياس للتدخل والتلاعب بنتائج الانتخابات. كما قام عبد المحسن السعدون وزيرير الداخلية وقتئذ بالتدخل في الانتخابات لصالح المرشحين من انصاره ومؤيديه ولاسيما بعض موظفي وزارة الداخلية الذين اصدر اليهم الوزير تعليمات شفوية بالتلاعب في نتائج الانتخابات وهو ما حدث في مناطق مثل كربلاء والاعظمية ومحلات الحاج فتحي والعمارة والرابعة وراس القرية، وبذلك ضمن عبدالمحسن السعدون اكثرية في البرلمان عن طريق الجهاز الاداري المسؤول عن ادارة الانتخابات في المناطق العشائرية حيث كان ذلك الجهاز مرتببا اساسا بوزارة الداخلية التي كانت تبعث اليه بايعازاتها لانتخاب هذا او ذاك (فرج ، المصدر السابق، ص ١٧٤). بعدما شكل نوري السعيد وزارته التاسعة (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ - ٢٩ اذار ١٩٤٧) اقدم على حل البرلمان، فاعلن بان

وزارته حريصة على اجراء انتخابات برلمانية نزيهة مشددا على منع التزوير وان لاتستعمل الحكومة نفوذها في تاثير الانتخابات لتفضيل مصلحة شخص على اخر (الحسني، المصدر السابق، الجزء السابع، ص ١٣٤). وفي هذا اعتراف ضماني بدور الحكومة في التأثير على نتائج الانتخابات. **ثانيا: الاثراء غير المشروع** لم تكن السياسة طريقا لخدمة الشعب او الوصول الى السلطة بل شكلت السياسة احد الطرق لاثراء وتقديم الخدمات الى الاقارب والاصدقاء دون الالتزام بالقوانين المرعية، فقد عرف عن ياسين الهاشمي ثرائه الفاحش حيث كان من كبار الملاكين في الدولة ومعظم اصول ثروته جاءت عن طريق استغلال المنصب الحكومي الذي كان يتبوأه. ولم يقتصر استغلال المنصب على محاولة الاثراء الشخصي بل امتد ليشمل استغلال المنصب لصالح اصدقائه ومعارفه من الوزراء والملاكين والشيوخ والمتنفذين، سواء من خلال تمديد اعفائهم من رسوم استيراد المضخات المائية او التنازل عن نسبة الضرائب المفروضة على اراضيهم، او التوسط في بيع وشراء المضخات لري مزارعهم، او تسهيل منحهم مساحات من الاراضي، والاقترارح على مجلس الوزراء بشطب بقايا السلف الزراعية الممنوحة لهم (القيسي، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥). وصل استغلال الوزراء والموظفين لمناصبهم الحكومية وتسخير تلك الوظائف من اجل اثرائهم الشخصي حدا بأن دفع بثلاثة عشرة نائبا بتقديم تقرير الى مجلس النواب يدعون فيه الى محاسبة الوزراء الذين يقومون بتلك الاعمال التي تندرج ضمن الفساد ، وقدم التقرير في جلسة مجلس النواب المنعقدة في (٦ اذار ١٩٣٦) ومما جاء فيه ان من اهم اسباب التدمير التي اصابت الشعب العراقي هو الانتفاع الشخصي من قبل الكثيرين من رجال الحكم، من وزراء وموظفين، على حساب المصلحة العامة والذي ادى الى "تراكم ثروات غير قليلة لدى اولئك الرجال، الذين لم يكونوا ليحصلوا عليها لولا نفوذهم بسبب تقلدهم زمام الامور من حين الى اخر، بينما لم يطرأ على حالة اكثرية الشعب، التي تعاني آلام فقر وبؤس شديدين اي تغيير في تلك الاتناء، ونظرا الى ان ضرورة الاصلاح تقضي بتقويم الاعوجاجات التي كانت سبب التدمير ... ومحاسبة الذين ضحوا بالمصلحة العامة لاجل منفعة ذاتية، لكي يكونوا عبدة في الحاضر والمستقبل، نقترح ان يسن قانون تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات والموجودات لدى الوزراء السابقين، وموظفي الدولة، والتحقق عن مصادرها، وكيفية الحصول عليها ، فاذا ماوجد انها، او اي قسم منها ، حصل او نمي بطرق غير مشروعة ، لها علاقة بمناصبهم، او بعامل النفوذ الذي تمتع به اصحاب تلك الثروات، من وراء تقلدهم مناصبا او وظيفة ، فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم القوانين المرعية" (الحسني ، المصدر السابق ، الجزء الرابع ، ٢٧٧ - ٢٧٨). الا ان هذه الدعوة الى محاسبة المسؤولين والتحقق من مصادر اثرائهم غير الشرعي لم تجد اذانا صاغية واستمر الفساد ينخر في جسد الدولة العراقية وجريا على عادة المحتلين فقد ساهمت السلطات البريطانية هي الاخرى في ابتكار وسائل وصور جديدة للفساد من خلال التشجيع والمساهمة في اثراء بعض شيوخ العشائر المتعاونين معهم فخلال احتلالهم الثاني للعراق في سنة ١٩٤١، ولرفع الحرج عن رؤساء القبائل المتعاونة معهم ولكي لاينفضح امرهم امام ابناء قبائلهم، اذا ما تسلموا الرشوة علنا، فان السلطات البريطانية لجأت الى طريقة اخرى وهي تخصيص عدد من قناطر الشحن التابعة للسكك الحديدية لهؤلاء الشيوخ. لقاء اجور رمزية وسمحوا لهم بتاجيرها الى المحتاجين الحقيقيين اليها باجور مرتفعة جدا بل كانت في بعض الاحيان تصل الى عشرة اضعاف اجرها الحقيقي (المصدر نفسه، الجزء السادس ، ص ٢٣٤). مما ادى الى ان يتمكن هؤلاء الشيوخ من جمع مبالغ طائلة بهذه الطريقة غير الشرعية. استمر استغلال الوظائف الحكومية في الكسب غير المشروع والاستفادة من عضويات المجالس النيابية في تأمين اموال السحت، ولذلك فكرت وزارة حمدي الباجه جي الثانية (٢٩ اب ١٩٤٤ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦) في وضع تشريع يتناول البحث عن مصادر الاثراء غيرالشرعي لدى موظفي الدولة، لكن اصرار المتنفذين على ان يشمل هذا الاجراء، صغار الموظفين دون الكبار، ودون الاعيان والنواب والوزراء والمديرين والهيئات الدبلوماسية، حال دون صدور اي تشريع او قانون يضع حدا لكل هذه التجاوزات على الاموال العامة (المصدر نفسه ، الجزء الثامن ، ص ٦٦). ولم تحرك الحكومة ساكنا في هذا المجال. وصلت حالة الفساد الاداري في العراق حدا بحيث لم يعد بإمكان المسؤولين اخفائه وهذا ما دعا باحد النواب وهو بهاء الدين نوري (بهاء الدين نوري اسماعيل حسن بيك الشيرواني ، ولد في ١٨٩٧ تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول ، تدرج في المناصب العسكرية الى ان وصل الى رتبة لواء عام ١٩٤١، اصبح متصرف لواء السليمانية في ١٩٤٤، مثل لواء السليمانية في دورتين الانتخابيتين الحادية عشرة والثانية عشرة. عهدت اليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد العاشر. تولى منصب وزير مفوض في ديوان وزارة الخارجية، فسفيرا للعراق في طهران ، (١٩٥٣ - ١٩٥٦)، كما اصبح سفيرا في عمان العاصمة الاردنية الى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. توفي في ١٩٦٠. بصري ، ١٩٩١، ص ٢٢٧-٢٢٩). من لواء السليمانية بان ينتقد فساد الجهاز الاداري، وذلك في جلسة مجلس النواب المنعقدة في (١٦ حزيران ١٩٤٧) حيث دعا النائب المذكور الى معالجة واقعية وموضوعية للفساد وعدم حصر توجيه التهم بصغار الموظفين واستثناء الموظفين الكبار في الدولة قائلا: " المسؤولين ايضا نحن (النواب) وكبار الموظفين الذين كنا نساند ونساعد الوزراء في اعمالهم التنفيذية نحن المسؤولين، ولنتحمل هذه المسؤولية، ونعترف بها، وعندما اقول نحن اقصد بذلك الموظفين الكبار،

والهيئات التشريعية والتنفيذية، نحن نخلق او نضع القوانين بانفسنا، وعند تطبيقها نبحث عن المزالق فيها ، ومخارج منها لكي نستفيد منها، فنطمس الحق على الفقير، ونظهر الحق للغني ... ونقول ان الفساد قد دب في ماكنة هذه الدولة والسبب هم الموظفون الصغار، فيجب ان ننصف انفسنا، وإذا انصفنا انفسنا انصفنا الوضع" (فندي، المصدر السابق ، ص ٢١٠). والحقيقة ان مقاله النائب المذكور يمكن اعتباره اعترافا صريحا وجريئا في تشخيص اسباب الفساد بصورة عامة والفساد الاداري بصورة خاصة وحصص سبب الفساد بتصرفات كبار المسؤولين وليس صغار الموظفين الذين لا يملكون صلاحيات المسؤولين الكبار وان افعال وتصرفات هؤلاء الموظفين الصغار ليست مؤثرة بنفس درجة تأثير تصرفات وافعال كبار المسؤولين الذين كان بايدهم وضع القوانين التي تؤثر على مجالات الحياة كافة وبالتالي تؤثر على حياة مختلف طبقات الشعب. اما نوري السعيد فقد شعر حين أُلّف وزارته العاشرة (٦ كانون الثاني ١٩٤٩ - ١٠ كانون الاول ١٩٤٩) ان استغلال النفوذ الرسمي لاجراءات مجلس الامة وصل مبلغا بحيث لا يمكن السكوت عنه، فارتأى تاليف المحكمة العليا، لتفسير الفقرة السادسة من المادة الثلاثين من القانون الاساسي العراقي (تنص الفقرة السادسة من المادة (٣٠) من القانون الاساس على مايلي: "لا يكون عضوا في احد المجلسين، من كان له وظيفة في الحكومة . او المصالح الملحقة بها. او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة . او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد ") لتحقيق تلك الغاية ووضع حد لذلك الاستغلال الذي اثار على عمل مجلس النواب سلبا، حيث لم يكن النواب مهتمين بشيء سوى استغلال كرسي النيابة لاغراضهم الشخصية ومصالحهم المادية، لهذا اقترح نوري السعيد تفسير الفقرة المذكورة من قبل المحكمة العليا. وقد اجتمعت المحكمة العليا في (٣ شباط ١٩٤٩) وجاء قرار المحكمة بعدم جواز الجمع بين وظيفتين في ان واحد ، فكان من نتيجة ذلك ان استقال عدد من اعضاء مجلس الاعيان والنواب من مناصبهم الحكومية او شبه الحكومية ومن الشركات المتعاقدة مع الحكومة (الحنسي ، المصدر السابق ، الجزء الثامن ، ص ٦٦ ، ٦٨ - ٦٩ .). الا ان هذا الاجراء لم يكن كافيا للقضاء على ظاهرة الفساد المنتشرة في البلاد، حيث استمر الفساد يضرب في جميع مرافق الدولة. ولم يثني القرار الصادر عن المحكمة المذكورة المسؤولين عن الاستمرار في مساهمهم لاستغلال مناصبهم الحكومية وتسخيرها في تحقيق منافعهم الشخصية. أُلّف فاضل الجمالي وزارته الثانية (٨ آذار ١٩٥٤ - ٢٩ نيسان ١٩٥٤) وقد صرح بعد تشكيل وزارته بان الحكومة عازمة عزما اكيدا على تطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاستدين، وممن الحقوا بخدماهم دون ان تكون لهم المؤهلات التي تتطلبها الخدمة، بغية احلال الموظفين الصالحين والمتعلمين محلهم ،الا انه اصطدم بامور ربما لم يكن يحس بقوتها الا بعد ان اراد ان ينفذ مشروعه في تطهير الدوائر الحكومية من الفساد، ومن تلك الامور بل اقواها، ان الامير عبدالاله كان يشغل منصب الوصاية على العرش مدة خمس عشرة سنة، فاسند بعض الوظائف المهمة والكبيرة الى اشخاص من اتباعه ومشايخي سياسته دون ان يكون لمعظمهم الكفاءة او الاختصاص، فكيف يستطيع هو اي الجمالي ان يطرد المحسوبين على الامير عبدالاله (المصدر نفسه ، الجزء التاسع ، ص ٩٧ - ٩٨ .)، الذي كان هو صاحب النفوذ الاعلى في البلاد، فلم يتمكن من تنفيذ ما صرح به عند تشكيل وزارته وبقيت اقواله مجرد حبرا على ورق.

### **ثالثا: عدم الأهلية في التوظيف**

قسم الوصي عبدالاله حسب رأيه، سياسي العراق الى قسمين اذكياء واغباء، والقسم الاخير استلموا المناصب بالصدفة حسب رأيه، وان منهم الوزراء واصحاب القرار، الذين تسببوا في منع صرف الاموال على مشاريع الدولة ووضعوا العراقيل لمنع مشاريع اخرى لاسباب تافهة الامر الذي تسبب في الحاق الاذى وحرمان الشعب من بعض الحقوق والامتيازات (علي، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦٩). بعد السيطرة على الاوضاع عقب احداث مايس ١٩٤١ قامت الحكومة العراقية باعتقال وفصل العديد من الموظفين والسياسيين، الامر الذي جعلت من الحكومة مجبرة على املاء الوظائف الشاغرة دون التاكيد من كفاءة الموظفين الجدد مما ساعد على تقشي الرشوة والفساد في مؤسسات الدولة (عبدالرزاق الحنسي، المصدر السابق، الجزء السابع، ص ٩٤ .) من صور الفساد الاداري ايضا، تعيين الاقارب والاصدقاء في مناصب ادارية لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وعدم اهلية الشخص الذي عين في منصب معين لافتقاره الى المؤهلات العلمية ومع ذلك كان يتم تعيين شخص معين في احدى المناصب المهمة لمجرد قرابه من احد الساسة المنتفذين او لكونه من ابناء احد الوزراء السابقين، فنرى ذلك واضحا في سلوك الساسة العراقيين، فقد قام نوري السعيد بتعيين عبدالاله حافظ في منصب محافظ البنك المركزي، حيث كان وزيرا سابقا ومن المقربين من نوري السعيد ورغم ان المسائل المالية لم تكن من اختصاصه (محمد حديد ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٣٥ .) الا ان نوري السعيد اسند اليه المنصب المذكور اعلاه. وعلى نفس المنوال ومنذ تأسيس مصرف الرافدين في عام ١٩٤١، تم تعيين محمد علي الجليبي مديرا عاما لمصرف الرافدين وحتى سنة ١٩٥٨، لكونه من المقربين من نوري السعيد ايضا، اضافة الى كونه ابن عبد الحسين الجليبي الذي تولى منصب وزير المعارف في اول حكومة عراقية برئاسة عبدالرحمن النقيب، وكان اخوه عضوا في مجلس الاعيان وتاجرا معروفا (المصدر نفسه ، ص ٣٣٦). بعبارة اخرى كانت هذه العوامل التي ساعدته على الحصول على هذه الوظيفة

وقربه من نوري السعيد وليست مؤهلاته العلمية. وهذا الامر ادى الى عدم قدرة مؤسسات الحكومة للقيام بعملها بصورة طبيعية وعرقلة عجلة التطور في البلاد.

## الاستنتاجات

تم التوصل من خلال هذا البحث الى عدة استنتاجات مهمة حول انتشار ظاهرة الفساد وبجميع اشكاله في العراق خلال سنوات (١٩٥٨-١٩٢١) ويمكن تلخيصها بالنقاط الاتية: **اولا:** كان للفساد في العراق جذور تاريخية ولم يات من فراغ، فقد عرف العراق الفساد منذ ايام الحكم العثماني للعراق، وان الموظفين في تلك الايام اشتهروا بالفساد دون وجود رادع يردعهم من القيام باخذ الرشوة والتهرب الضريبي من قبل اصحاب الاراضي وغيرهم مما اوجب عليهم دفع الضرائب. كما كان بيع الوظائف وبعلم من السلطات العثمانية امرا شائعا في تلك الايام، الامر الذي ساعد على انتشار ثقافة الفساد في الدوائر الحكومية. **ثانيا:** ساهمت سلطات الاحتلال البريطاني على ابقاء المسببات للفساد في العراق، وذلك عن طريق ابقائها للموظفين الفاسدين الذين عملوا في الدوائر الحكومية في العهد العثماني، وعملت على استمرار الفساد عن طريق اعطاء مبالغ مالية للشيوخ المتعاونين معهم. **ثالثا:** ورثت الدولة العراقية الحديثة، ارث الفساد من العهدين السابقين اي العهد العثماني وعهد الاحتلال البريطاني، واستعانت بنفس الموظفين العاملين في العهدين السابقين. مما اثر على عمل الحكومة العراقية سلبيا، ولم تستطع الحكومات العراقية التخلص من ذلك الارث غير صالح. **رابعا:** شهد العراق اشكال عديدة من الفساد ويمكن اختزالها بالفساد السياسي والاداري والمالي. وكان المسؤولون في الحكومات العراقية المتعاقبة يمارسون جميع الاشكال الفساد من خلال المناصب الحكومية التي يشغلونها، وشكل استغلال المنصب العام افضل وسيلة لتحقيق غاياتهم الذاتية وتحقيق مصالحهم الخاصة، سواء في الاثراء السريع او استغلال المنصب في تمشية امورهم الخاصة او دعم اصدقائهم و اقربائهم من خلال تقديم خدمات لهم كالتعيين او اعفائهم من دفع الضرائب او ايجاد وسائل تساعدهم على عدم دفع الضرائب. **خامسا:** عمل الساسة والمسؤولون المتنفذون في مؤسسات الدولة والحكومة على تعطيل بعض القوانين والعمل على عدم تشريع قوانين أخرى، التي قد تضر مصالحهم الشخصية مستغلين المواقع والمناصب الرسمية. وعملوا جاهدين على ابقاء القوانين التي كانت تصب في صالحهم وتخدمهم اغراضهم الشخصية. **سادسا:** اقام المسؤولون في دوائر الحكومة العراقية خلال فترة البحث (١٩٥٨-١٩٢١) علاقات وثيقة مع بعض التجار الكبار، وتم استغلال هذه العلاقة في اثراء المسؤولين ، وتم افشاء اسرار الحكومة ونواياها في الاقدام على تشريع قوانين التي ربما تمس مصالح هؤلاء التجار فيتم اخبارهم من قبل المسؤولين حتى يتمكن التجار من اتخاذ التدابير التي تصب في صالحهم من الناحية المادية كخزن المواد التي ربما تشملها الضرائب او يتم بيعها سلفا تجنباً من نزول اسعارها في الاسواق. **سابعا:** شكلت عملية الانتخابات النيابية مرتعا خصبا للفساد فكان الفساد السياسي واضحا في هذا مجال وابتداء من انتخاب النواب الثانويين ومرورا بالنابحين الاوليين وانتهاء بانتخاب النواب. واصبح مجلس النواب مثالا صارخا لاستشراء الفساد في العراق. فالعملية الانتخابية كانت شكلية واغلب النواب كان يتم تعيينهم باسم الانتخابات وليس انتخابهم عن طريق الوسائل الديمقراطية. والانكى من ذلك انه تم تشريع قوانين ساعدت الوزراء والمسؤولين الكبار في التأثير والتلاعب في نتائج الانتخابات وفقا لرغبة السلطات الحاكمة. **ثامنا:** عرف العراق جميع انواع الفساد من التهرب الضريبي واستغلال المنصب الحكومي خدمة لمصالح خاصة للمسؤولين، اضافة الى اشكال اخرى من الفساد مثل الاثراء السريع غير المشروع والتعيين بدون مؤهلات وصرف رواتب للعاملين في بيوت المسؤولين دون ان يكون لهم علاقة بالدوائر الحكومية الرسمية والمحابة والمحسوبية. وقد شارك اغلب المسؤولين في انتشار هذه الظاهرة الخطيرة. وخصوصا كبار المسؤولين والموظفين في الدولة العراقية. **تاسعا:** اعترفت النخبة الحاكمة في العراق انذاك بوجود الفساد في مؤسسات الدولة، الا ان تلك الطبقة لم تحرك ساكنا لوضع حد او ايجاد الحلول لآفة الفساد، بل تهرب الجميع من المسؤولية وانعدمت الشجاعة عندهم للتصدي لها، وبعبارة اخرى لم تكن لديهم الرغبة الصادقة لمحاربة الفساد، بل حاولوا ايجاد المبررات للفساد دون البحث في ايجاد الحلول الناجعة له، معللين سبب انتشار الفساد في الدولة الى نشر الامية بين صفوف الشعب العراقي واتهموا صغار الموظفين بانهم السبب في الفساد.

## المصادر

### اولا: الوثائق المنشورة

١- محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٤٣، الجلسة الثالثة في ( ٥ كانون الثاني ١٩٤٤).

### ثانيا: المذكرات الشخصية

١- كمال احمد مظهر، مذكرات احمد مختار بابان - اخر رئيس وزراء في العهد الملكي، (عمان، ١٩٩٩).

٢- فائق الشيخ علي، مذكرات وريثة العروش، الطبعة السابعة، دار الحكمة، (لندن، ٢٠٢٠).

٣- محمد حديد، مذكراتي- الصراع من اجل الديمقراطية في العراق- ، تحقيق : نجدة فتحي صفوة ، الطبعة الاولى ، دار الساقى ، (بيروت، ٢٠٠٦).

٤- محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الاحداث ، دار الطليعة، (بيروت، ١٩٦٥).

٥- مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ - ١٩٤٦، ترجمة : سليم طه التكريتي، الطبعة الثالثة، مكتبة التحرير ، (بغداد، ١٩٨٥).

### **ثالثا: الكتب**

١- احمد برهان الدين باش اعيان - حياته وعصره - ١٩١٥ - ١٩٧٥، دار الساقى،(بيروت، ٢٠١٢).

٢- احمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء ، (بغداد، ١٩٨٤).

٣- جعفر عباس حميدي، التطورات الاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨، (بغداد، ١٩٨٠).

٤- حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول، (بيروت، ١٩٩٠).

٥- خالد بن عبدالرحمن بن الحسن بن عمر ال الشيخ، الفساد الاداري : أنماطه واسبابه وسبل مكافحته، (الرياض، ٢٠٠٧).

٦- سالار عبدالكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ - ١٩٥٨، مطبعة خاني، (كوردستان، ٢٠٠٨).

٧- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٣٦، الجزء الثاني، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٧٥).

٨- ستيفن همسلي لنكريك، العراق الحديث من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٥٠، ترجمة : سليم طه التكريتي ، الجزء الثاني، (بغداد، ١٩٨٨).

٩- عادل غفور خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤، (بغداد، ١٩٨٤).

١٠- عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، دار المدى ،(دمشق، ٢٠٠٢).

١١- عبدالرزاق الحسيني، تأريخ الوزارات العراقية ، الاجزاء (٢، ٤، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠)، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية، (بغداد، ١٩٨٨).

١٢- عدنان سامي نذير، عبدالجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، (بغداد، ١٩٩١).

١٣- ----- ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨، اطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الموصل ،(الموصل، ١٩٩٣).

١٤- عصام عبدالفتاح مطر، الفساد الاداري ماهيته، أسبابه، مظاهره دار الجامعة الجديدة، (الاسكندرية، ٢٠١١).

١٥- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس، مطبعة الاديب،(بغداد، ١٩٧٨).

١٦- عماد عبدالسلام رؤوف ، ضياء جعفر سيرة وذكريات،(بغداد، ٢٠٠١).

١٧- فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، الطبعة الثانية ، مطبعة السندباد،(بغداد، ١٩٨٤).

١٨- لطف جعفر فرج، عبدالمحسن السعدون ،(بغداد، ١٩٨٧).

١٩- محمد حسن عمر، النزاعات الداخلية ودور الفساد في نشوبها \_ العراق للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ نموذجا ، منظمة نازم لحقوق الانسان ، مطبعة جامعة دهوك ،(دهوك، ٢٠١٢).

٢٠- محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق اسبابها ومقدمتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الاحرار ،(بغداد ، ١٩٨٣).

٢١- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزءان الاول و الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة ،(لندن، ٢٠٠٤).

٢٢- اعلام الكرد ، دار الرئيس للكتب والنشر ،لندن - (قبرص، ١٩٩١) .

### **ثالثا: الانترنت**

-١ [www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/1.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc)

Sources

First: Published documents

1- Minutes of the House of Representatives, the tenth electoral session, the regular meeting of 1943, the third session on (January 5, 1944).

Second: Personal memoirs

- 1- Kamal Ahmed Mazhar, Memoirs of Ahmed Mukhtar Babban - the last prime minister in the royal era, (Amman, 1999).
- 2- Faiq Al-Sheikh Ali, Memoirs of the Heir to the Throne, Seventh Edition, Dar Al-Hikma, (London, 2020).
- 3- Muhammad Hadid, My Memoirs - The Struggle for Democracy in Iraq - Investigation: Najdat Fathi Safwa, First Edition, Dar Al-Saqi, (Beirut, 2006).
- 4- Muhammad Mahdi Kabba, My Memoirs at the Heart of Events, Dar Al-Tali'a, (Beirut, 1965).
- 5- Memoirs of Sandersen Pasha, the physician of the royal family in Iraq 1918-1946, translated by: Salim Taha Al-Tikriti, third edition, Al-Tahrir Library, (Baghdad, 1985).

Third: Books

- 1- Ahmed Burhan Al-Din Pasha Aayan - His Life and Era - 1915-1975, Dar Al-Saqi, (Beirut, 2012).
- 2- Ahmed Fawzi, 12 Prime Ministers, (Baghdad, 1984).
- 3- Jaafar Abbas Hamidi, Developments and Internal Political Trends in Iraq 1953-1958, (Baghdad, 1980).
- 4- Hanna Batatu, Iraq Social Classes and Revolutionary Movements from the Ottoman Era until the Establishment of the Republic, translated by Afif Al-Razzaz, Book One, (Beirut, 1990).
- 5- Khalid bin Abdulrahman bin Al-Hassan bin Omar Al-Sheikh, Administrative Corruption: Its Types, Causes and Ways to Combat It, (Riyadh, 2007).
- 6- Salar Abdulkarim Fandi Al-Doski, The Role of Sulaymaniyah Representatives in the Iraqi Parliament 1945-1958, Khani Press, (Kurdistan, 2008).
- 7- Sami Abdul-Hafiz Al-Qaisi, Yassin Al-Hashemi and His Role in Iraqi Politics between 1922-1936, Part Two, Al-Ani Press, (Baghdad, 1975).
- 8- Stephen Hemsley Lingrik, Modern Iraq from 1900 to 1950, translated by: Salim Taha Al-Tikriti, Part Two, (Baghdad, 1988).
- 9- Adel Ghafoor Khalil, Public Opposition Parties in Iraq 1946-1954, (Baghdad, 1984).
- 10- Abdul Wahab Hamid Rashid, Contemporary Iraq, Dar Al-Mada, (Damascus, 2002).
- 11- Abdul Razaq Al-Hasani, History of Iraqi Ministries, Parts (4, 2, 7, 6, 8, 9, 10), Seventh Edition, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, (Baghdad, 1988).
- 12- Adnan Sami Nazir, Abdul Jabbar Al-Jumard, His Cultural Activity and Political Role, Al-Ma'rifah Company for Publishing and Distribution Limited, (Baghdad, 1991).
- 13- -----, The Role of Mosul Representatives in the Iraqi Parliament During the Royal Era 1925-1958, Unpublished PhD Thesis, University of Mosul, (Mosul, 1993).
- 14- Issam Abdul Fattah Matar, Administrative Corruption, Its Nature, Causes, and Manifestations, Dar Al-Jamia Al-Jadida, (Alexandria, 2011).
- 15- Ali Al-Wardi, Social Glimpses from the History of Modern Iraq, Part Five, Al-Adeeb Press, (Baghdad, 1978).
- 16- Imad Abdul Salam Raouf, Daa Jaafar Biography and Memories, (Baghdad, 2001).
- 17- Faiz Aziz Asaad, The Deviation of the Parliamentary System in Iraq, Second Edition, Sindbad Press, (Baghdad, 1984).
- 18- Lutfi Jaafar Faraj, Abdul Mohsen Al-Saadoun, (Baghdad, 1987).
- 19- Muhammad Hassan Omar, Internal Conflicts and the Role of Corruption in Their Eruption - Iraq for the Period 2003-2008 as a Model, Aram Organization for Human Rights, Duhok University Press, (Duhok, 2012).
- 20- Muhammad Hussein Al-Zubaidi, The Revolution of July 14, 1958 in Iraq, Its Causes, Introduction, Course and the Free Officers Organizations, (Baghdad, 1983).
- 21- Mir Basri, Media of Politics in Modern Iraq, Parts One and Two, First Edition, Dar Al-Hikma, (London, 2004).
- 22- -----, Media of the Kurds, Dar Al-Rayes for Books and Publishing, London - (Cyprus, 1991).

Third: The Internet

- \ [www.nazaha.iq/search\\_web/muhasbe/1.doc](http://www.nazaha.iq/search_web/muhasbe/1.doc)